الوفاق الوطني سفينة اليمن التي تبحر نحو شاطئ الأمان.

عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية

قضية الدين والحوار الوطني

لطالما آمنا وتعلمنا وتردد على اسماعنا ان الدين اهم عوامل الوحدة وشطحت احلامنا الى اوهام وحدة الامة الاسلامية، فاذا احلامنا لاتخيب في الوحدة العربية القومية فحسب، بل وصلت الخيبة الى حد اصبحنا نرى فيه وحدة كل قطر تتعرض للخطر، خطر التقسيم والتشظي.

وطبقا لطوني موسى، لم يفضح الربيع العربي ، أو الربيع القطري ان شئت، فقط الأنظمة العربية البالية، بل كشف الوجه الحقيقي لأغلبية الشعوب العربية، إذ أن كل التناقضات الفكرية والسياسية والعقائدية والإثنية والطائفية والدينية التي يعجّ بها العالم العربي من خليجه إلى محيطه انكشفت أقنعتها الحقيقية وتكسّرت على صخور الحركات الدينية الأصولية. فالإمارات العربية تعيش فيدراليتها. والعراق الذي يتخبط بمشكلاته، الدينية والعرقية والإقتصادية، يلجأ اليوم إلى الفيدرالية علّه يبعد عنه شبح التقسيم. وليبيا تحاول اليوم العودة إلى فيدراليتها القديمة لتتجنب الحرب الأهلية. والسودان لم يستطع وقف تقسيمه إلى دولتين. واليمن يدرس تطبيق النظام الفيدرالي بين الشمال والجنوب عوضا عن استقلال الجنوب من جديد. مصر تغطس مجددا في أعماق المجهول من خلال حكم إخوانها وتصاعد الدعوة إلى حكم فيدرالي، لتهدئة شبح الفتنة القبطية الإسلامية من خلال إعطاء الأقباط مناطق خاصة بهم، أضف إلى ذلك الدعوة إلى ضمّ قطاع غزة الفلسطيني ذي الحكم الذاتي إلى الدولة المصرية. وسوريا تحاول إبعاد كأس التقسيم وشبح الحرب الطائفية عنها عن طريق نظام فيدرالي، بدأت ملامحه في الكواليس الديبلوماسية الغربية والهادف إلى تقسيمها أربع مناطق: درزية وعلوية وكردية وسنية. أما بالنسبة إلى الأردن، فيبدو أن الفيدرالية الفلسطينية-الأردنية عبر ضم الضفة الغربية هي الأقرب لحل الصراع العربي- الإسرائيلي. بالانتقال إلى لبنان يبدو أن نظامه السياسي بات على شفير الهاوية، بعد أن فقد النظام شرعيته الميثاقية والشعبية منذ الحرب الأهلية العام 1975، فلا النظام المركزي الميثاقي استطاع حلّ المشكلة الطائفية في لبنان ولا تعديلاته في الطائف استطاعت إنهاء الأزمة.

عندما يصبح الدين مفرقا ومشتتا

لقد اثبت كهنة الدين انه يمكن ان يتحول على ايديهم الى اكبر عوامل التفتيت عوضا عن التوحيد، والكراهية والحقد بدلا من المحبة والتراحم. ولعل الحالة الصومالية اكثر شبها بالحالة اليمنية من حيث انتفاء الاختلاف العرقي والديني بل وحتى المذهبي .وقد برر صنّاع القرار الصوماليون انتهاج الفدرالية في الصومال بمبررات كان أغلبها يركز على ملاءمة الفيدرالية للانفصام الشديد الذي وسّع الهوة بين القبائل؛ لما فيها من تطييب خاطر القبائل وإقناعها بحكم كل قبيلة نفسها بنفسها، واستقلالها بإدارة مواردها دون تدخل أو ابتزاز من طرف آخر، إضافة إلى تناغمها مع روح التنافس الوطني في مضمار بناء الوطن والمؤسسات التنموية وتطوير الخدمات العامة، وغيرها من منشّطات ترميم البنية التحتية التي تحتاج إليها الصومال في الفترة القادمة؛ إلا أن التصرفات الجهوية والزخم القبلي الذي صاحب المقاربات العملية لممارسة الفدرالية في الساحة الصومالية مؤخرا، ألقت ظلالا كثيفة على جدوى هذا المشروع، في ظل زوبعة الحراك التشتيتي المصاحب له، والذي زاد من تأزّم الواقع، وإنتاج التشرذم العشائري من جديد بلباس ديني مذهبي تولت كبره الوهابية باعتبارها اهم عوامل التفتيت والتشظي اليوم في العالم الاسلامي، الامر الذي شكّل مؤشرا واضحا إلى عدم واقعية هذا الخيار.

› أحمد صالح الفقيه

الحل الاثيوبي

بعد إنتهاء الفترة الإنتقالية والتى كان أهم مهامها إنجاز الدستور الإثيوبى فى 8 ديسمبر 1994م والأعداد لبداية التحول الديمقراطى بإجراء أول إنتخابات فى 24 أغسطس 1995م ، سعت الحكومة بكل تنظيمات الإئتلاف ،إلى محاولة معالجة ومواجهة مشكلة إثيوبيا التاريخية ، وهى الصراعات العرقية الدينية وإنهيار الوحدة الوطنية الأثيوبية .

ولتحقيق ذلك ، عبر الدستور بمواد صريحة وواضحة فى المسألتين الإثنية والدينية ، فمن الناحية الإثنية إعتمد فى فصله الأول ،التشريعات العامة مادة (1) إقامة حكومة فيدرالية وديمقراطية وفى الفصل الرابع المادة (45) يأتى النظام الحكومى كنظام ديمقراطى برلمانى إرتكزت فيه العملية الفيدرالية حسب المادة (46) الفقرة (2) على الأساس العرقى واللغة والماهية والإدارة، وأكد ودل على طبيعة وشكل ذلك التقسيم الإدارى لولايات الدولة الإثيوبية التسع ، والوضع الإدارى الخاص لمدينة أديس ابابا ،حيث حملت أسماء الولايات الصفة العرقية المعبرة عن الهوية الثقافية والسياسية لهذه القوميات الكبيرة .

وفى ذات الإتجاه سعى الدستور لمعالجة المشكلة الإثنية وإيجاد صيغة مرضية للتعايش بغرض المساواة بين اللغات فى إثيوبيا ،على ان تكون الأمهرية لغة عمل للحكومة الفيدرالية المادة (5) ولعل أخطر مواد الدستور لمعالجة المشكلة العرقية هى المادة 39 الواردة بالفصل الثالث ،الحقوق والحريات الفقرة (1) حيث منحت جميع الامم والقوميات والشعوب الأثيوبية الحق فى تقرير مصيرها بنفسها ،حتى الإنفصال وذلك بدون أى قيد، وبأى حال من الأحوال، ولكن جاء واستدرك الدستور، إن هذا الحق مشروط بعدد من الإجراءات وذلك فى الفقرة (4) من نفس المادة حيث يتم تصويت ثلثى أعضاء المجلس التشريعى لصالح الإنفصال، وإن يتم إستفتاء بالإنفصال خلال ثلاث سنوات من قرار مجلس الأمم أو القوميات أو الشعوب، ويترجم الإنفصال الى عمل إذا صوتت الأغلبية أثناء الإستفتاء لصالح الإنفصال ،وبعدها تتم إجراءات تسليم السلطة وتقاسم الممتلكات عن طريق القانون ،كما ان المادة (39) نفسها وفى الفقرة (59) عرفت مصطلح الأمة والقومية والشعب، حتى تكون مؤهلة ومطابقة لمواصفات الحصول على حق الإنفصال.

أما فيما يخص المسألة الدينية فقد قرر الدستور فى المادة (11) مبدأفصل الدولة عن الدين حيث فصل ذلك فى ثلاث فقرات :

الدولة والدين يختلفان

لن يكون هنالك دين حكومى

لاتتدخل الحكومة فى شئون الدين، ولا تتدخل الأديان فى شئون الدولة .

ظهر واضحا إن دستور 1994م يعتبر عهداً اوحلقة جديدين فى سلم تطور النظام السياسى الإثيوبى المبتدئ بالملكى ثم الإمبراطورى والشمولى العسكرى الإشتراكى وأخيرا الديمقراطى البرلمانى الفيدرالى ، حيث عبر بوضوح عن مبادئ الحيادية الدينية والسياسية ،من خلال تبنى علمانية الدول، وتحطيم روابط العلاقة المقدسة للقوى التقليدية التى حكمت إثيوبيا، وهى السلطة السياسية والكنيسة الأرثوذكسية واللغة الأمهرية، أملا فى أن يساهم ذلك فى خلق مجموع وطنى إثيوبى موحد، تذوب فيه عصبيات الإنتماءات الدينية والمذهبية المتعددة والصراعات الإثنية المعقدة .

ربما يبدو للمراقب إن طريقة تعامل الأقاليم الفيدرالية،وسياستها مع المركز،توحى وتذهب فى إتجاه التأسيس للإستقلال الإقليمى،وإنشاء حكم ذاتى، ربما يعززروح ونوايا الإنفصال عند أحتدام الصراع، والرجوع لخصوصيات الهوية الإثنية والدينية والثقافية خاصة القوميات مثل العفر والأورومو والصومالية، ولكن مستقبل هذه التجربة والبلاد يرتبطان بالعدالة وتكافؤ الفرص، وما ينتظر البلاد من ازدهار اقتصادي في بلد يتخطف الطير الناس من حوله كما في السودان ومصر والصومال وليبيا واليمن.

العدل والحكم الرشيد كاساس للوحدة

الولايات المتحدة بلد تسكنه امة من المهاجرين ربط بينها وشد اواصرها العدل فمزاعم الحرية الشخصية وتكافؤ الفرص والقابلية لتغيير القوانين والانظمة لرفع المظالم، رغم كل النواقص واوجه القصور، هي الاسمنت الذي يربط الامريكيين القادمين من كل اصقاع الارض حاملين معهم دياناتهم واساطيرهم وعلومهم واوهامهم.

يقول البعض إن واشنطن هو الذي أسس الولايات المتحدة وإن لينكولن هو الذي أنقذها، في هذه الحرب الأهلية الوحيدة في التاريخ الأميركي، ربح الشمال لأنه كان متفوقاً على الجنوب من حيث الاقتصاد والسكان والثراء، لقد أعتق لينكولن العبيد السود وحمى وحدة الأمة.

لكن فيما يتعلق بأهميتها في جعل الولايات المتحدة قوة كبرى لاحقاً، فإن الحرب الأهلية تعني أكثر.

خرجت الولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية بلداً واحداً قوياً وموحداً، وأرست الأسس للولايات المتحدة كي تصبح من أقوى البلاد في القرن العشرين، لم يكن ذلك ليحصل لو قسّمت الولايات المتحدة في ستينيات القرن التاسع عشر إلى قسمين أو أكثر، أو لو فشل الشمال في كسب الحرب، لذا كان للحرب تأثير واسع على مستقبل الولايات المتحدة الأميركية. إن الحرب الأهلية جعلت السيادة المجزأة في الحكومة الدستورية الأصلية موحدة، لقد فتحت الطريق أمام تطور الصناعة في الولايات المتحدة، وكان هذا أساسياً، لو لم تكن السيادة موحدة والأرض موحدة ونظام العمل موحداً، لكانت العملية الصناعية سوف تتأجل.

كثير من علماء التاريخ الأميركي يزعمون بأن الحرب الأهلية كانت حداً فاصلاً في التاريخ الأميركي، بعد الحرب أصبحت الحكومة الفيدرالية أقوى، ودخلت الزراعة والصناعة والبلاد برمتها في تحوّلات مهمة.

هزيمة (الإخوان) بالجامعات

يختلف المجتمع الطلابى عن المجتمع العام فى درجة الوعى ومستوى التجانس ومدى الشعور بالكفاية، لكن ما يفعله طلاب جامعات مصر فى الانتخابات الحالية أمر يستحق النظر، ويقدم للقوى السياسية فى الساحة العامة عبرة وعظة، وقد يلهمها بخريطة الطريق، إن اختارت الدخول فى الانتخابات التشريعية المقبلة.

وهناك مؤشرات مهمة تمنحها لنا الانتخابات الطلابية، التى ينتصر فيها أتباع الحركات السياسية المعارضة، ليبرالية ويسارية وإسلامية غير إخوانية، يمكن ذكرها على النحو التالى:

1 - درجة الوعى: فكلما زادت المعرفة بالشأن العام، أو تعززت الثقافة السياسية، انحسر المؤيدون للتيارات الدينية عامة والإخوان خاصة، فمع الواعين من الصعب أن تحقق الدعاية والادعاءات المتمسحة بالإسلام نتائج كبيرة، لاسيما بعد أن اكتشف الجميع الهوة السحيقة بين القول والفعل أو بين الخطاب والممارسة عند الإخوان، وكيف صار الدين لديهم مجرد أداة للتعبئة الاجتماعية والحشد وجذب الأصوات وليس جوهر عملية اجتماعية مغايرة للسائد والمتاح. ومما يدعو للأسف أن شعبية الإخوان تتراجع بين المتعلمين على خلاف من خطابهم المتمسح بعقيدة ومعاملات «أمة اقرأ».

وهذا معناه أن قوى المعارضة لو بذلت جهدا عريضا وعميقا فى تعزيز الوعى السياسى عند طبقات المجتمع المصرى وفق خطة مدروسة تعتمد على علاقات «الوجه للوجه» فإنها قد تحصد نتائج مبهرة فى كل الانتخابات المقبلة، محلية أو برلمانية أو رئاسية.

2 - مستوى التجانس: فطلاب التيارات المدنية والمستقلين خاضوا الانتخابات وفق قوائم محددة ومتجانسة، فحرموا نظراءهم الإخوان من جنى ثمار توحدهم المنظم والصارم، والذى كانوا يربحون به فى الماضى اعتمادا على أن منافسيهم متشرذمون يناطح بعضهم بعضا، فتتشتت أصوات أنصارهم بينما تذهب أصوات أنصار الإخوان إلى أسماء مرشحيهم فقط، ولذا طالما ربحوا رغم أنهم أقلية فى الأوساط الطلابية. وهذا يعطى درسا بليغا للقوى السياسية المعارضة التى طالما كانت تخوض غمار الانتخابات وهى منقسمة فتستفيد من تناحرها القلة ذات التنظيم الحديدى.

› عمار علي حسن

3 - الجيل الجديد: فنسبة مناصرى الإخوان فى صفوف الأجيال الجديدة من اليافعين والشباب أقل منها فى الأجيال الأكبر سنا، ورغم أن الجماعة نشطت عقب وصولها إلى السلطة فى تجنيد مزيد من الأعضاء فإن إخفاقها فى إدارة الدولة قد أثر سلبا على صورتها وبالتالى على قدرتها فى تحقيق هذا الهدف. وهذا الوضع يعطى أملا عريضا للقوى المدنية، نظرا لأن التركيبة السكانية لمصر يغلب عليها الطابع الشبابى، الأمر الذى جعل عدد مَن لهم حق التصويت فى الانتخابات يصل إلى 52 مليون تقريبا فى الاستفتاء على الدستور خلال شهر يناير الماضى بعد أن كان 46.5 مليون فقط فى الاستفتاء على التعديلات الدستورية فى مارس 2011. وهذا معناه أن نسبة الشباب فى الحجم الكلى للمصوتين ستزيد بمرور السنين، ليتقدم جيل ليس للإخوان نصيب كبير فيه قياسا على ما كان فى الماضى. وهذه فرصة جيدة على المعارضة أن تنتهزها، وتبدأ من الآن فى بناء شبكات اجتماعية حقيقية لجذب الأجيال الجديدة.

4 - مقدار النزاهة: فالانتخابات الطلابية، شأنها شأن انتخابات النقابات والأندية، تتسم بالنزاهة مقارنة بالتشريعية أو حتى الرئاسية، فابتداءً تتضاءل قدرة المرشحين على تزييف وعى الناخبين أو التلاعب بعقولهم وشراء أصواتهم بثمن زهيد، كما تتوافر شروط السلامة من حيث دقة جداول الناخبين وحياد المشرفين على عمليات التصويت والفرز أو تحييدهم، ووجود رقابة صارمة من المرشحين وأنصارهم على سير العملية الانتخابية. وهذا يعطى درسا بليغا لقوى المعارضة ويفرض عليها أن تناضل فى سبيل تحقيق هذا القدر من النزاهة فى الانتخابات العامة، بدءا من تنقية الجداول الانتخابية حتى عملية الفرز، وقبل كل هذا تكافؤ الفرص بين المتنافسين.

5 - ملء الفراغ: فقبل الثورة كانت الانتخابات الطلابية تزور بحرمان معارضى السلطة من خوضها أو تجميدها وتعيين أعضاء الاتحادات، وكانت طاقة المعارضين والغاضبين والحانقين تصب دوما فى مجرى التعاطف مع طلاب الإخوان، بعد أن ضُرب اليسار وتراجعت شعبيته بفعل سياسات السادات وتراخى أغلب قادته فى عصر مبارك عن النضال من أجل استعادة ما سحب من تحت أقدامهم. أما اليوم فإن القوى المدنية تمكنت من أن يكون لها أنصارها وسط الحركة الطلابية، وتمكن هؤلاء من أن يحوزوا ثقة زملائهم فى وقت سريع، مستفيدين من انعكاس الوضع العام للإخوان على طلابهم.

مصر تحترق.. والحكم عاجز عن حمايته!

› على السلمي

«الوطن» الكبير، مصر المحروسة، يحترق بأيدى نفر ممن يدّعون أنهم مصريون. و«الوطن»، الصحيفة المستقلة، أيضاً ينالها نصيب من حريق الوطن الكبير فيها جمها نفر ممن يزعمون أنهم رياضيون وما هم برياضيين! الحكم الذى جاء عبر صناديق الانتخابات يشهد حرائق الوطن وهو غير قادر أو غير راغب فى إطفائها وإنقاذ الشعب من نيرانها التى تطال كل شىء وسوف تقضى على تاريخ مصر وحاضرها، بل ومستقبلها!

ولنتذكر كيف كان المصريون على قلب رجل واحد على مدى ثمانية عشرة يوماً من بدء ثورة 25 يناير التى أظهرت أجمل وأصدق وأطهر ما فى المصريين من خصال. تلك الثورة فى أيامها المجيدة التى عاشها المصريون فى ميدان التحرير وفى السويس والإسكندرية وكل ميادين مصر، وأثبتوا للعالم أجمع أنهم جديرون بمصر وحضارتها أم الحضارات. وللأسف فقد انقلبت الصورة فى الشهور الماضية، بخاصة منذ أعلن رئيس الجمهورية «المنتخب» إعلاناته «غير الدستورية» التى كشفت عن الطبيعة الديكتاتورية للحكم الجديد، فقد سادت الفوضى أنحاء البلاد واشتد الاقتتال بين المواطنين وميليشيات الإخوان المسلمين من جهة وبينهم وبين الشرطة من جهة أخرى.

وخلال الأيام منذ الخامس والعشرين من يناير 2013 يوم الاحتفال بالذكرى الثانية للثورة وحتى اليوم الثالث عشر من مارس سقط أكثر من مائة وعشرين شهيداً ومئات الجرحى والمصابين فى أغلب مدن ومحافظات مصر! وظهر بوضوح عجز الرئاسة أو عدم رغبتها فى التصدى بحزم للفئات المشاركة فى إفساد المشهد السياسى بإعمال القوة الباغية لفرض إرادة السيطرة وإنهاء هيبة الدولة والقضاء على حكم القانون، فقد هاجم أعضاء الميليشيات الإخوانية المتظاهرين السلميين أمام قصر الرئاسة «الاتحادية» وخطفوا المئات منهم وأعملوا فيهم التعذيب، وقُتل وأصيب الكثيرون منهم ولم تحرك الرئاسة ساكناً بل اتهمت الثوار المطالبين بإلغاء الإعلانات الدستورية المرفوضة شعبياً بأنهم «بلطجية»!

وتفجرت ثورة شعب بورسعيد البطل ضد أحداث مجزرة «استاد بورسعيد» وانتظروا حكم القضاء العادل ليفاجؤوا بأحكام الإعدام تطال واحداً وعشرين من أبنائهم وجلهم من الشباب وصغار السن الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة. وبدلاً من محاولة احتواء غضبة الشعب البورسعيدى، إذ بالرئيس «المنتخب» يعلن حالة الطوارئ على محافظات القناة الثلاثة ويفرض حظر التجوال لساعات طوال، وما كان للشعب الباسل إلا أن يضرب بعرض الحائط قرارات الرئيس «المنتخب»!

واستخدم الحاكم «المنتخب» وزارة الداخلية وجهاز الشرطة أداة للبطش بالمتظاهرين فى كل المدن الثائرة فى محافظات مصر كلها، ومارست الشرطة بقيادة وزيرها الجديد أقصى درجات العنف والقوة المفرطة، وأعملت فى شباب مصر وشيوخها، بل ونسائها وأطفالها، القتل والسحل، وأطلقت عليهم سيولاً من الخرطوش والرصاص الحى وآلاف القنابل المسيلة للدموع التى تم استيراد المزيد منها من الولايات المتحدة الأمريكية فى وقت يهدد البلاد شبح الإفلاس.

وأصبح الشعب فى مواجهة الشرطة. وثار رجال الشرطة الشرفاء على استدراجهم لقتال أبناء وطنهم، وغضبوا لاستخدامهم أداة فى يد الحكم وأعوانه ضد خصومهم السياسيين، وقُتل وأصيب مئات من ضباط وأفراد الشرطة فى مواجهات مع تظاهرات الشعب الغاضبة، وكادوا أن ينجرفوا إلى صدام مع القوات المسلحة التى تم استدعاؤها لتنقذ الحكم المتردى من غضبة الشعب فى بورسعيد.

وكان قرار الشعب فى بورسعيد إعلان «العصيان المدنى»، بينما كان قرار رجال الشرطة إغلاق العديد من أقسام الشرطة والامتناع عن العمل، مؤكدين مطلبهم الأساس بإقالة وزيرهم ورفضهم أن يكونوا أداة فى يد الحكم للبطش بالشعب الثائر والمطالب بالقصاص لشهدائه.

والآن تبدو صورة الوطن قاتمة وأبعد ما تكون عما كان يأمله المصريون من ثورتهم المجيدة التى تم اختطافها فى «غزوات الصناديق» بداية من استفتاء 19 مارس 2011 مروراً بالانتخابات التشريعية لمجلس الشعب المنحل ومجلس الشورى المطعون عليه قضائياً والمتوقع أن يصدر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون الذى تم انتخابه وفقاً له إذا ما قُدر للمحكمة أن تصدر حكمها دون ضغوط أو إرهاب الحصار كما سبق، وانتهاءً بالانتخابات الرئاسية!

يبدو المشهد المصرى كئيباً أشد ما تكون الكآبة، فالمصريون يقتتلون ويُقتلون من أطراف متنازعة فيما بينها. والفوضى فى الحياة المصرية الآن هى القاعدة وليست الاستثناء. الشرطة غائبة، والقانون مهدر، والحكومة التى يصر الرئيس «المنتخب» على استمرارها فى حالة تفكك، فهى فاقدة القدرة على الفعل والتأثير فى المشهد المصرى البائس، وأيضاً فاقدة المصداقية لدى الشعب، وأكثر من هذا فالحكومة فاقدة الهيبة لدى الأطراف المتصارعة على تحويل مصر إلى «صومال» جديد! ولشد ما يدهش المرء تصريح منسوب لرئيس الوزراء فى تعقيبه على حادث حرق مقر «الوطن» الصحيفة، إذ ورد فى الأنباء أن د. قنديل «طلب من وزارة الداخلية سرعة القبض على المجموعة المجهولة التى اقتحمت مقر جريدة «الوطن» وقامت بتخريب محتوياته وإلقاء زجاجات المولوتوف»، وأضافت الأنباء أن قنديل اعتبر الاعتداء على جريدة الوطن بمثابة إرهاب صريح لوسائل الإعلام، الأمر الذى يرفضه بشدة ويدينه، «وأنه يجب وجود عقاب رادع للجناة، حتى لا يتكرر الأمر مع وسائل إعلام أخرى»، وتذكرنى تلك التصريحات المنسوبة لرئيس الوزراء بتصريحات سابقة أدلى بها بعد وقوع جريمة اغتيال 16 شهيداً من أبناء القوات المسلحة فى مذبحة رفح حين وعد بالكشف عن الجناة وتوعدهم بالعقاب الشديد.. الأمر الذى لم يتم حتى اليوم!!

واليوم تبدو الدولة فى حالة تحلل، فالرئاسة لا تخاطب الشعب ولا توضح للناس ماذا تخطط لاستعادة الأمن والأمان، وتترك الثائرين مستمرين فى ثورتهم ولا تلقى بالاً للغاضبين فى غضبتهم، وتمضى قدماً فى تنفيذ خطة «تمكين» أعضاء جماعة الإخوان المسلمين التى أدانتها كل القوى السياسية وأثارها الدكتور مخيون، رئيس حزب النور والحليف السابق للجماعة وحزبها، فى جلسة الحوار مع الرئيس «المنتخب» وأهداه ملفاً يتضمن أسماء من تم تعيينهم من «الإخوان» فى 13 محافظة ووعد بإرسال ملفات لباقى المحافظات، ولم يعقب الرئيس «المنتخب»!

وتبلغ الفوضى قمتها فى مشهد عبثى فى قمته جماعات كانت «إرهابية» مارست الاغتيال والتدمير وقضى أفرادها وقادتها سنوات فى السجون، ثم إذا بتلك الجماعات تقدم نفسها فى صورة الحريص على أمن البلاد والعباد وتعلن عن قدرتها على سد الفراغ الناشئ عن إضراب الشرطة وانسحابها من مواجهة الجماهير!! وما زاد الطين بلة ذلك البيان الذى صدر عن النائب العام ليذكّر الناس بالمادة 32 من قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1952 التى تتيح للمواطنين القبض على مثيرى الشغب، وما أثاره ذلك البيان من ردود أفعال والخشية من استغلال ذلك التصريح بواسطة الميليشيات التابعة للأحزاب والجماعات الدينية والتنظيمات التكفيرية وجماعات الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ليعيثوا فى المجتمع فساداً وإفساداً.

الأمر فى الحالة المصرية يتطلب مواجهة شاملة من القوى الشعبية وشباب الثورة والأحزاب والقوى السياسية لإعلان رفضها العام لأساليب الحكم الغريق فى بحر الأخونة وغير المنتبه إلى مشكلات حاضر مصر ومستقبلها، والدعوة إلى تضامن قوى الشعب مع قواته المسلحة ورجال الشرطة الشرفاء لإنقاذ الوطن المحترق.

ولك الله يا مصر.